



جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية و المصرفية

فعالية النظام المالي في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق لعام 2016 2020-

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو جزء من
متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية

بحث تقدم به الطالبات

رويدة يعقوب

حوراء حسن حميد

بإشراف

الأستاذ علي المسافري

2023

1444

الاية القرانية

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴿٧﴾ آل عمران

إلى العيون التي سهرت دوماً على راحتي إلى التي لولاها ما مسكت أناملتي قلماً إلى من
حملتني وهنا على وهن

والدتي العزيزة...

ووالدي العزيز...

إلى من مد لي يد العون وساندني في مسيرتي الدراسية أستاذي المشرف...

إلى اخوتي الأعمام واصدقائي ادامهم الله لي سنداً إلى كل من قدم لي يد العون أهدي هذا
الجهد

المتواضع ...

قائمة المحتويات

2.....	الاية القرانية
3.....	الاهداء
5.....	المقدمة
8-6.....	المبحث الأول(منهجية البحث)
16-9.....	المبحث الثاني
9.....	النظام المالي
15.....	النمو الاقتصادي
19-17.....	المبحث الثالث
17.....	دور السياسية النقدية في النمو الاقتصادي
20.....	الاستنتاجات
21.....	التوصيات
22.....	المصادر

المخلص:

تهدف هذه الدراسة معالجة احد أهم المواضيع التي يتزايد الاهتمام بها في الوقت الحاضر، من خلال إبراز ضرورة التنسيق بين سياسات الإصلاح وتحرير النظم المالية، سعياً في رفع كفاءة القطاعات المالية وتحسين فعالية الأجهزة البنكية في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، وفق أسس واضحة تتسجم والأوضاع الاقتصادية السائدة لتحقيق وتيرة مرتفعة للنمو الاقتصادي.

المقدمة

أصبح النمو الاقتصادي الهاجس الجديد للنهوض بالمجتمعات، إذ يعتمد على ادخال تحسينات ملموسة في اساسيات الحياة، فكان مقصدا لجميع الحكومات ليكون مقصدا في غاية الأهمية للارتقاء بالمستويات المعيشية، المتدنية، فمحاولتها الارتقاء بالنمو الاقتصادي ارتفاعا الى مستوى يرضى عنها المجتمع، من خلال الفرص الواسعة للانتقال بالسلوك الاجتماعي الى مرحلة جديدة تعنى بالالتزام بعدالة التوزيع. وكان النمو الاقتصادي بحاجة الى بعث روح التنوع في حركة التفاعلات التجارية، عن طريق تنوع الأسواق وحركة الاقتصاد، فبرزت الحاجة الى الشمول المالي عبر تعميم خدمات المالية والمصرفية بكلف معقولة لأكبر عدد من الجمهور ، سيما شرائح الدخل المنخفض، فكان لتوظيف النشاط التجاري المصرفي باعث الى تنشيط الفعاليات والخدمات والمهام ليشمل حسابات مصرفية وإدخال الصراف الآلي الى الخدمة، وإيجاد نقاط بيع، فضلا عن القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة، والحوالات المالية على المستويين المحلي والخارجي الأثر الكبير في تحديث المنظومة الثقافية والسلوكية والاجتماعية لأفراد المجتمع العراقي، فكان لمجمل هذه التفاعلات الأثر الكبير في اختيار الباحثة لهذه المتغيرات لتكون عنوانا للدراسة الحالية ، نظرا لأهميتها على المستوى القومي ومستوى المصارف عينة البحث نزولا الى مستوى افراد المجتمع.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث: تعتبر الأنظمة المالية من أهم معايير الدولة لذلك وجب التطرق له وبيان دورها وفعاليتها في زيادة النمو الاقتصادي للبلاد.

أهمية البحث : تكمن في دراسة وتحليل الدور الأساسي للنظام المالي على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال دراسة أثر التطور المالي على رفع معدل تراكم رأس المال وتمويل التجديد التكنولوجي

أهداف البحث: التعرف على فعالية النظام المالي وادواتها وكيفية تحفيز النمو الاقتصادي

فرضيات الدراسة : تعد الفرضية تخمين اولي تفرضه الباحثة وتحاول اثباته من خلال الجانب التطبيقي للدراسة.

الحدود المكانية : انحصرت الدراسة في جمهورية العراق الاتحادية

الدراسات السابقة :

دراسة دراوسي مسعود (2005) : قامت هذه الدراسة للتعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 (حالة الجزائر) وتوصلت هذه الدراسة على سياسة الإنفاق والضرائب في التأثير على مستويات العرض الكلي والطلب الكلي وضرورة التوفيق بين الدور المالي والاقتصادي للموازنة العامة كمقدمة للتوازن الاقتصادي العام وتحديد الدور الأمثل للسياسة المالية وفق منهجية الحاجة والتكامل بين القطاعين العام والخاص

دراسة حنان محمد خليل (2005) : قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن (الأردن 2005) وتوصلت هذه الدراسة على دور القطاع العام في دفع وتأثير التنمية والنمو وتحقيق الاستقرار في فترة التصحيح في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى آليات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تقوية مرتكزات الطلب والعرض الكلي وإعادة الثقة بالبيئة الاستثمارية بما يخدم عملية التحول نحو اقتصاد السوق والانسحاب التدريجي للدولة(14).

دراسة فاطمة خلف الجبوري (2006) : قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نפטية وغير نفطية إذ بينت الباحثة التأثير المعاكس لمؤشرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتم تقدير ذلك بناءً على العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو، وتمتد تلك العلاقة من مؤشرات السياسة المالية إلى النمو مع وبالعكس ، مما يتيح الفرصة لإقامة العلاقات السببية بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي . والأمر كذلك لأن الترابط المهم يكون منسجماً . المناقشات البديلة التي توضح العلاقة بين كل من الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز مع النمو الاقتصادي . وتقوم إحدى هذه المناقشات على أساس استخدام الـ (VAR) وهو نموذج متجه الانحدار الذاتي الخاص بـ Vector Autoregressive ، وبحسب هذا الاختبار فإن معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية وزيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مجموعة الدول النفطية (السعودية) بأن زيادة الإيراد الكلي بنسبة

1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 0.0005 بالألف ، في حين أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة 0.27% ، وأن انخفاض العجز

بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 17.41% . وفي مجموعة الدول غير النفطية (المغرب) يؤدي انخفاض العجز بمقدار 1% إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 0.0001 بالألف، في حين أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف الخامس بنسبة 0.09%.

دراسة (Niloy (2007) : قامت هذه الدراسة بالتعرف على آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية المكونة من ثلاثين دولة، وأرجعت التحليل وفقاً لهذه الدول باستثناء الدول المتقدمة للدور المهم للإنفاق الحكومي وفقاً للنمو الاقتصادي لهذه الدول، وقام التحليل خلال الفترة من 1970 حتى 1990م بالاعتماد على الإحصاءات المالية الحكومية (CFS) التي تصدر سنوياً من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية (16):

أ- أن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام للنتائج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً ومعنوياً بشكل كبير مع النمو الاقتصادي. ب- وعلى المستوى القطاعي للإنفاق الاستثماري العام، تعد الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى قطاع التعليم ترتبط معنوياً بالنمو الاقتصادي، وهذا يدعم نظرية النمو الحديثة في أن التعليم أداة مهمة في النمو الاقتصادي من خلال النفقات الإجمالية الموجهة إلى قطاع التعليم.

دراسة الجبوريو الزاملي (2014) : قامت هذه الدراسة بالتعرف على دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2012) من خلال بيان مفهوم الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار وأكثر ما يؤثر على الاستقرار في العراق هو التضخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الإنفاق الجاري والاستثماري، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل أنه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لقطاعات كافة من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساساً على بنية تحتية متكاملة (محطات الطاقة محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات

التعليمية والصحية الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

دراسة الحسيني (2014) : قامت هذه الدراسة بتناول العلاقة بين مكونات السياسة المالية للإنفاق العام، الإيرادات العام، والضرائب، وعجز الموازنة والنمو الاقتصادي، وفقاً لما جاء في النظرية الاقتصادية وما تشير إليه نتائج الأبحاث التطبيقية في هذا المجال، كذلك تقدم هذه الدراسة تحليلاً لتطور هيكل السياسة المالية في مصر خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين 1981/1982 و 2011/2012، وتختبر علاقة متغيرات السياسة المالية بمعدل النمو الاقتصادي (والمعبر عنه بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال تلك الفترة، بهدف تحديد البدائل الملائمة للسياسة المالية والتي يمكن التعويل عليها لحفز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتوصلت هذه الدراسة على توقعات نظريات النمو الداخلي من الداخل من حيث إمكانية وجود آثار طويلة الأجل لمتغيرات السياسة المالية على معدل

النمو الاقتصادي وتطبيق أدوات تحليل السلاسل الزمنية على بيانات الاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين 1981/1982 و 2011/2012، ووجدت الدراسة الدراسة ما يلي : أولاً : ترتبط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة ومعنوية مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبصرف النظر عن طريقة تمويل ذلك الإنفاق، كما توجد علاقة سالبة ولكن ليست دائماً معنوية بين هذين المتغيرين في الأجل القصير، ثانياً : لا يرتبط المستوى الإجمالي للضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ثالثاً : ترتبط الزيادة في نسبة عجز الموازنة على النمو الاقتصادي موجبا حياً

وخلاصة ذلك فإن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع السياسة المالية ودورها في النمو الاقتصادي، أكدت على وجود علاقة تتفاوت تبعاً لمتغيرات الدراسة واتجاه السببية بين المتغيرات.

المبحث الثاني

عناصر وأدوات النظام المالي

المطلب الأول: النظام المالي

أولاً : النظام المالي : ينظر إلى النظام المالي كأى منظومة متفاعلة على أنه مجموعة من المدخلات المتجاوبة في ما بينها من خلال العمليات لتحقيق أهدافٍ معينة، وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف، ويعد النظام المالي تجمعاً لأسواق مختلفة ، أو مجموعة من المؤسسات المالية وظيفتها الموازنة بين المدخرات ، والاستثمارات ، ويعد النظام المالي من أهم معايير الدولة، حيث يوضح القدرة المالية والاقتصادية لها.

1- مفهوم النظام المالي:

يقصد بالنظام المالي المؤسسات والأسواق والأفراد والقوانين والإجراءات التنظيمية والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذون الخزانة والسندات والأسهم وغيرها ، ويكون دور النظام المالي محورياً في المجتمعات المعاصرة ، فهو يؤمن انتقال الموارد المالية الفائضة من المدخرين إلى المقترضين من أجل الاستثمار أو الاستهلاك ، وبمعنى آخر يجعل الأموال المعدة للاقراض والاقتراض متاحة ، ويقدم الوسائل والأدوات المالية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلد ، وبالتالي يرتفع مستوى المعيشة التي يتمتع بها مواطنيه.

2- مفهوم السوق المالي ووظائفه:

يتمثل السوق المالي في المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين رغبات الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي من خلال وسطاء سوق المال ، أو ما يطلق عليهم الوسطاء الماليون ويتمثلون في البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات وغيرها من 6

المؤسسات المالية ذات الاختصاص

و يؤدي السوق المالي وظيفة هامة في النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات ، تتمثل في تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي بما يؤدي إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته. وعادة ما يتم نقل مدخرات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي من خلال سوق المال بطريقتين:

التمويل المباشر : حيث تحصل الوحدات ذات العجز المالي على التمويل اللازم لها مباشرة من الوحدات ذات الفائض المالي ، وذلك من خلال قيام الوحدات ذات العجز المالي بإصدار حقوقاً مالية على نفسها في شكل أسهم وسندات وبيعها للوحدات ذات الفائض المالي ، وتمثل هذه الأصول المالية ديناً على الوحدات التي أصدرتها ومستحقة الدفع من دخلها في المستقبل ، كما تمثل هذه الأصول بالنسبة للوحدات التي اشترتها ، المقرضون حقوقاً على أصول ودخل

المقترضين.

التمويل غير المباشر : حيث تقوم المؤسسات المالية بالحصول على الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض مقابل إصدار أصول مالية على نفسها ، وبيعها للوحدات ذات الفائض ، وتسمى أصولاً مالية غير مباشرة مثل شهادات الادخار وشهادات الاستثمار ، ثم تقوم باقراض هذه الموارد المالية إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والتي تقوم بإصدار وبيع أصولاً مالية مباشرة للمؤسسات المالية.

ثانياً : عناصر النظام المالي الدولي :

أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات كما موضح في الشكل (1) ، وهي كالآتي:

1- المتعاملون :

وهم يشكلون اهم عناصر النظام المالي الدولي ، ويقسمون إلى ؛ المستثمرين و المقترضين و المشاركين.

أ- المستثمرون:

ويمكن إطلاق تسميتهم بـ (وحدات الفائض المالي ، وقد يكونون أفراداً أو مؤسسات أو حكومات أو منظمات أقلية أو دولية ، والمستثمر هو من يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها والاستفادة منها، وهنا يجدر الإشارة إلى الفرق بين (التوظيف المالي) وبين (التوظيف الحقيقي للأموال).

التوظيف المالي : وهو يشير إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائداً مالياً لصاحب هذا المال.

التوظيف الحقيقي للأموال (الاستثمار) : ويشير إلى شراء معدات وآلات جديدة (أصول) بغرض دفع الانتاج للزيادة أو المحافظة على الطاقة الانتاجية من خلال الاستثمار الاحلالي ، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبانوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب - المقترضون :

ويطلق عليهم أيضاً (وحدات العجز المالي) ، وقد يكونون أفراداً أو مؤسسات أو حكومات أو منظمات أقلية أو دولية ممن يعانون من عجز في موازناتهم وضعف في تمويلهم يدفعهم للتفكير في الحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق ، أو بالاقتراض المباشر من المؤسسات المالية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات.

و غالباً ما يرغب المقترض في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها باستثمارات حقيقية كسواء المعدات والآلات وتأسيس مؤسسات وإنشاء مصانع ومشروعات جديدة ، وفي هذه الحالة فإن المقترض يتقصد دور المستثمر ، وهنا تأخذ الأموال المقترضة في إطار النظام المالي الدولي أحد اتجاهين: الأول: انتقال الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي). الثاني : تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ج- المشاركون: يشار للمشاركين بالنظام المالي الدولي إلى السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحسابهم أو لحساب الغير من الأفراد والمؤسسات والبنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ ، ويقوم المشاركون بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال ، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

2- الأسواق المالية :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الأجل الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market. أ. أسواق النقد: وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة ، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار

صرف العملات المختلفة ، كما تعكس الأدوات ديننا محددًا. ب. أسواق رأس المال : وهي الأسواق التي تتعامل غالبًا بحقوق للملكية مثل الأسهم والسندات ، وهي تعكس ديونا طويلة الأجل مثل السندات ، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في

حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

3- الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل: أدوات الخزينة.

-

- القبولات المصرفية.

- شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.

الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.

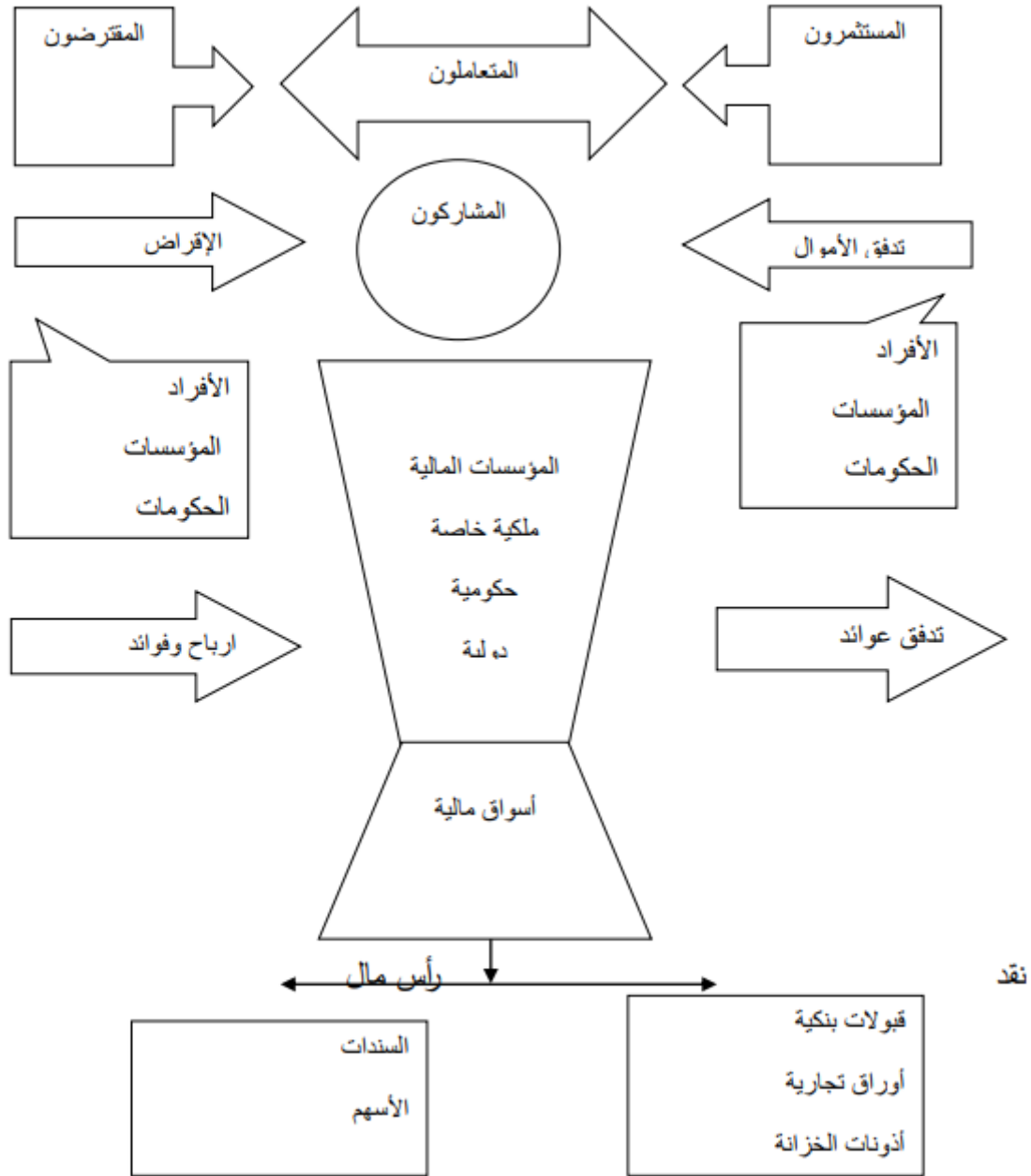
أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:

الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية. -

السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول -

المختلفة في أسواق المال الدولية.

شكل (1) عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: (بتصرف) عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993.

ثالثاً: القروض الدولية :

القرض أو الدين وهو عبارة عن حق مالي أو مادي واجب يدين به أحد طرفي المعاملة (المدين أو المقرض) إلى الطرف الآخر الذي يُسمى (الدائن) أو (المقرض)؛ وعادةً ما يشير ذلك إلى الأصول التي كان الدائن قد قدمها على سبيل الإعارة والدين للمقرض، وفي نفس الوقت يمكن يستخدم هذا المصطلح على سبيل الاستعارة ليشمل الالتزامات المعنوية أو الأخلاقية وغيرها من المعاملات غير القائمة على القيمة الاقتصادية ، ويتحقق القرض عندما يوافق الدائن على إقراض المدين مبلغاً من المال ، وفي معظم الحالات يتم منح القرض مع توقع سداد المبلغ الأصلي خلال فترة زمنية محددة ؛ مع إضافة نسبة مئوية أو مبلغ مقطوع يطلق عليه (الفائدة)، في مجال التمويل، ينظر إلى القرض كوسيلة لاستخدام القوة الشرائية المستقبلية المتوقعة في الوقت الحاضر قبل أن يتم اكتسابها بالفعل فتستخدم بعض الدول والشركات والمؤسسات التجارية القروض كجزء من إستراتيجية تمويلية مستقبلية

أنواع القروض :

تختلف تقسيمات القروض باختلاف المعيار الذي تستند إليه ، ومن أهم انماطها :

1. قروض استنادا على مكان القرض ومن ناحية مصدر القرض المكاني (القروض الداخلية والقروض الخارجية).

2. قروض من ناحية حرية الاكتتاب فيها (القروض الاختيارية والقروض الإجبارية).

3. من ناحية توقيتات القرض (القروض الدائمة والقروض المؤقتة).

1- القروض الداخلية والقروض الخارجية يتم التمييز بين القرض الداخلي والقرض الخارجي على أساس مصدر القرض ، فإن كان من داخل حدود الدولة عدّ قرضاً داخلياً ، وإن كان من خارج حدود الدولة عدّ قرضاً خارجياً ، كما أن القرض الداخلي يحقق للدولة الحصول على جزء من مدخرات الأفراد من القوة الشرائية للأفراد) بالعملة المحلية، وهو لا يتسبب في أي زيادة للقوة الشرائية في التداول بل ينقل جزء من هذه القوة من فئة إلى فئة المكتتبين ، أما القرض الخارجي فيحقق للدولة المقرضة قوة شرائية بالعملات الأجنبية ويؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للدولة المقرضة بما يستفيد منه الاقتصاد القومي من عملات صعبة خارجية تساعد في زيادة النمو الاقتصادي، إذ يقدم أحد الحلول الجوهرية لسد عجز ميزان مدفوعات

أو في حال حصول نقص في احتياطي العملات الصعبة اللازمة لتمويل حاجاتها اللازمة لسير عملية التنمية الاقتصادية ، وهو القرض الذي تعتمد عليه أغلب الدول النامية.

2- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية : إن الأصل الغالب في القروض هي أن تكون اختيارية ، لذا يعد عامل الاختيار الفارق الأساسي بين القرض والضريبة ، ومع ذلك قد تلجأ الدولة أحياناً وفي حالات معينة إلى القروض الإجبارية التي تختلف عن القروض الاختيارية بكونها لا تترك للجمهور حرية اختيار شروط الاكتتاب، إذ تستخدم الدولة سلطتها في إجبار الجمهور على إقراضها سواء كان ذلك بصورة مباشرة عن طريق إجبار الجمهور على الاقتراض المباشر بشروط تضعها الدولة على أساس ضمانات حكومية برد تلك القروض ، أو عن طريق غير مباشر وذلك عن طريق فرض رقابة صارمة على الائتمان الخاص بغرض تقييده وإجبار الجمهور على توجيه مدخراته الفائضة نحو القروض العامة ، وغالباً ما تنجح هذه الطريقة حينما يكون النظام الاقتصادي للبلد مسيطر عليه بصورة مركزية من قبل الدولة ، إذ تكون أغلب المصارف وصناديق التوفير وغيرها من المؤسسات المالية حكومية أو شبه حكومية خاضعة لسلطة الدولة ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك خيار أمام الجمهور سوى التوجه نحو الاكتتاب أو استغلال المدخرات الفائضة بالطرق التي تختارها الدولة .

وغالباً ما تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية في الحالات الآتية : توجه الدولة نحو امتصاص القوة الشرائية وقت التضخم المالي ، إذ تعتمد إلى سحب المبالغ الفائضة على أمل إعادتها بعد انتهاء الظرف الذي تسبب بالتضخم. تعويض مالكيها بسندات مستحقة خلال فترات زمنية محددة . في حالات تأجيل موعد السداد المستحق من قبل الدولة يعد ذلك قرصاً إجبارياً ، فعند حلول موعد السداد تعدد الدولة على تأجيل ذلك الموعد مما يعني نشوء قرض إجباري جديد تحت إرادة وسلطة الدولة المنفردة.

قد تلجأ بعض الحكومات عند تأمين بعض المشروعات أو السلع الخاصة أو الأراضي إلى

. يعرض الجمهور عن إقراض الدولة حينما تضعف أو تنعدم الثقة بالحكومة بسبب عوامل

اقتصادية أو سياسية ، فتضطر الحكومة إلى إجباره على إقراضها. في حالات معينة مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة.

3- القروض المستمرة والقروض المؤقتة

القروض المستمرة هي القروض التي لا تلتزم الدولة بسدادها في آجالها المحددة ، تحت ضغط

العديد من الأسباب ، منها أسباب سياسية أو اقتصادية أو غيرها ، مما يؤدي إلى تراكم الفوائد حتى تتحول إلى عبء ثقيل يصعب تحريكه حتى عند تعاقب الحكومات والنظم السياسية ، كما حصل مع العراق قبل وبعد 2003. أما بالنسبة للقروض المؤقتة فأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ه قروض طويلة الأجل (فترة سداد تتجاوز الخمس سنوات) ه قروض متوسطة الأجل (فترة سداد بين سنة وخمسة سنوات) ه القروض قصيرة الأجل فترة سداد لا تتجاوز سنة واحدة).

الفارق بين القروض في اعلاه : يكون سعر الفائدة متدني للقروض قصيرة الأمد ومتوسط في القروض المتوسطة وعالي

في القروض طويلة الأجل .

غالباً ما تكون الفئة المكتتبة بالقروض القصيرة هي البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصارف التجارية ، أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل فتكون غالبية المكتتبين بها هم من الجمهور بالإضافة إلى الجهات المشار إليها آنفاً للقروض قصيرة الأمد موعد واحد للسداد ، في حين قد يكون هناك خياران لموعد السداد في القروض المتوسطة وطويلة الأجل يمكن التسديد في أقربهما ويجب التسديد في أقصاها.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

1.2: ماهية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو انعكاس للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث اهتم بها العديد من الاقتصاديين، أولهم روبرت مالتوس عام 1798 في كتابه "مبدأ الأمة"، وتبعه الكثير من الباحثين في الاقتصاد بطريقة تعكس الأهمية الكبيرة التي عبر عنها النمو الاقتصادي في ظل جوانب كثيرة. (كريم، 2010، 67).

1.1.2: مفهوم وعناصر النمو الاقتصادي - مفهوم النمو الاقتصادي

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في قدرة الأمة على إنتاج السلع والخدمات. وكلما زاد معدل نمو الاقتصاد الوطني عن معدل النمو السكاني، كان ذلك أفضل حيث سيؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد (ايمان، 2016، 14).

كما ويُعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، بطريقة تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد (محمد، 2016، 20).

يُعرف النمو الاقتصادي أيضاً على أنه الزيادة المطردة في الناتج القومي الإجمالي على مدى فترة طويلة دون تغييرات كبيرة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (محمد و مصطفى، 2017، 30).

نستنتج من خلال التعريف السابقة بإمكاننا اعطاء تعريف اشمل للمفهوم النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع الدائم بكفاءة الناتج القومي الاجمالي وعلى الأمد الطويل وبمعدل يكون فيه النمو الاقتصادي اعلى من باقي معدلات النمو الحاصلة في البلد المعني ومن خلالها يرتفع ويرتقي متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.

عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع، لابد أن تتوفر مكونات أساسية هي:

- تراكم رأس المال

وينتج عن ذلك تخصيص جزء من الدخل الحالي للمدخرات، من أجل استثماره من أجل زيادة نمو الدخل والإنتاج المستقبلي. أما بالنسبة للعوامل التي تحدد معدل تراكم رأس المال فهذه هي العوامل التي تؤثر على الاستثمار، وهي توقعات الأرباح وسياسة الاستثمار الحكومية.

وبالتالي، فإن تراكم رأس المال يرتبط ارتباطاً مباشراً بكمية الادخار، وهي نسبة دخل المجتمع التي لا تنفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد إلى آخر.

- العمل:

إنها مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للفرد استخدامها لإنتاج سلع وخدمات لتلبية احتياجاته. النمو السكاني وزيادة القوى العاملة عامل إيجابي تقليدي من حيث النمو الاقتصادي. ان الزيادة في القوة العاملة تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ومن جهة أخرى، يقصد بالزيادة في عدد السكان زيادة

القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية. ومع ذلك، فإن النمو السكاني له تأثير إيجابي وسلبى على النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان التي تعاني من فائض في عنصر العمل، وهذا يتوافق مع قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب القوى العاملة الإضافية وتشغيلها. وتعتمد هذه القدرة بدورها على معدل ونوع تراكم رأس المال ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل الكفاءة التنظيمية.

- التقدم التكنولوجي:

يتم تعريفها على أنها سرعة تطوير وتطبيق المعرفة التقنية، بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان. يعد عدد من الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في عملية النمو الاقتصادي، لأنه يدل على الجهود المستمرة الذي يقوم به المجتمع بشكل كلي وذلك لزيادة استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة و تطوير واكتشاف موارد جديدة أخرى في الإنتاج التي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي

بشكل مؤكد (العمرى، 2008، 46)

المبحث الثالث

دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق لمدة 2016-2020

أولاً: الاحتياطي الإلزامي: مارس البنك المركزي دوره الرقابي على البنوك من خلال هذه الأداة لتحقيق هدفين: الأول حماية ودائع الجمهور من مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها البنوك، والثاني طريقة للسيطرة على جانب مهم من السيولة من خلال التحكم في قدرة البنوك على خلق النقود وملح الائتمان من خلال مضاعف الائتمان وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، فقد تقرر في أبريل 2016 إطلاق نسبة (5) من الحد الأدنى نسب احتياطي مقدارها (15%) مفروضة على إجمالي الودائع بالدينار العراقي. والدولار الأمريكي للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة لسببين إما لمواجهة السحوبات من عملائها، أو لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبنوك التي لا تواجه مشاكل سيولة، وتم تعديل الحد الأدنى لنسب الاحتياطي على الودائع الجارية بمعدل (15%) و (10%) على الودائع الادخارية والثابتة بالدينار العراقي البنك المركزي العراقي، 2021، 8-10).

والدولار الأمريكي سواء كانت ودائع حكومية أو خاصة لدي هذا البنك المرخص له لجميع البنوك المرخص له باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من متطلبات احتياطي الدينار العراقي في شراء التحويلات النقدية الحق في سنة واحدة لغرض توسيع نطاق الائتمان عن طريق تشجيع البنوك على الاستثمار في التحويلات النقدية، ربما يتم استخدامه لدفع عملية التطوير وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (6) بتاريخ 24/01/2017، في حين تم إغلاق جميع البنوك المرخصة للسماح باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي المطلوب في شراء التحويلات النقدية بالدينار العراقي، الاختيار والتغيير الضروري في الظروف الاقتصادية للبلاد، بحسب بالنسبة للأعمام المرقمين (58816) اعتباراً من 2018/11/2، تم تخفيض معدلات متطلبات الاحتياطي المفروضة على ودائع البنوك الإسلامية إلى (5) بدلاً من (10).

ثانياً: نافذة بيع العملة الأجنبية وسعر الصرف البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان واستقرار سعر الصرف مما ساهم بشكل كبير في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي والعملة لتغطية الواردات العراقي وتوفير العملة الأجنبية لتغطية واردات القطاع الخاص من السلع والخدمات، وكذلك على احتياجات السفر والعلاج الطبي للمواطنين في عام 2016 الى تطوير إلى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذته من خلال تشجيع المصارف على اعتماد الية فتح الاعتمادات المستندة لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحوالات كذلك وضع البنك المركزي معياراً أساسياً للمصارف وشركات التحويل المالي يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الابلاغ وإدارة المخاطر، وكذلك مطالبة البنوك وشركات تحويل الأموال بتقديم بيان تفصيلي بالمبالغ المحولة وكافة المعلومات التي تتطلبها من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال العملاء اعرف عميلك)، والتحقق منها وتوثيقها عن طريق الكشف عن المستفيد الحقيقي شراء الدولار ومصادر أموالها في شكل حوالات واعتمادات مستندية، وقصر المعاملات على البنوك المستفيدة والمراسلة (بالخارج) المصنفة من قبل أحد وكالات التصنيف الدولية والبنوك يجب أن تتعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية ذات السمعة الطيبة لإجراء تقييمات لوضعها المالي وجودة موجوداتهم، وأخيراً، على البنوك الاحتفاظ

بالودائع من الجمهور وإتاحتها عند الطلب وإرسال قوائم بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد (البنك المركزي العراقي، 2021، 8-10) نجحت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي في تثبيت المستوى العام للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم العام لسنة 2019م (0.2) مقارنة بالمعدل المسجل عام 2016 والبالغ (0.4%)، فيما سجل مؤشر التضخم الأساس الذي يقاس بالنسبية التغير في المؤشر بعد الاستبعاد استأثرت كل من المشتقات البترولية (النفط والغاز) وكلتا المجموعتين (الفواكه والخضروات) بـ (0.1%) مقابل (1.2%) في عام 2016، ساهم التطور في السياسة النقدية وفق الخطوات التي اتخذتها والتي طبقت على الجهاز المصرفي العراقي الى زيادة نشاطه وتطوره ويتضح ذلك من خلال تحليل بعض مؤشرات

1- تنمية رأسمال المصرف وأصوله: ارتفع إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال العام 2019 بنسبة (2.3) ليسجل مبلغ (15.5) مليار دينار مقابل (15.2) مليار دينار سنة 2018 جانب الاصول أظهر في نهاية عام 2019 زيادة في جميع مكوناته.

2 تنمية الودائع المصرفية والائتمان المصرفي تعتبر الودائع المصرفية والائتمان من بين المصادر الرئيسية لتمويل البنوك، وبالتالي تهتم البنوك بأساليب إنشاء الودائع وتحاول تطويرها باستمرار لتمكين من زيادة حجم السيولة الموجودة تحت تصرفها وبالتالي زيادة قدرتها على منح القروض بجميع أنواعها، حيث أن وظيفة المنحة 12 هي وظيفة المنح الائتمان في البنوك التجارية هي الوظيفة الرئيسية الثانية بعد قبول الودائع، حيث تلعب هذه الوظيفة دورًا تمويلياً رئيسياً في النشاط الاقتصادي.

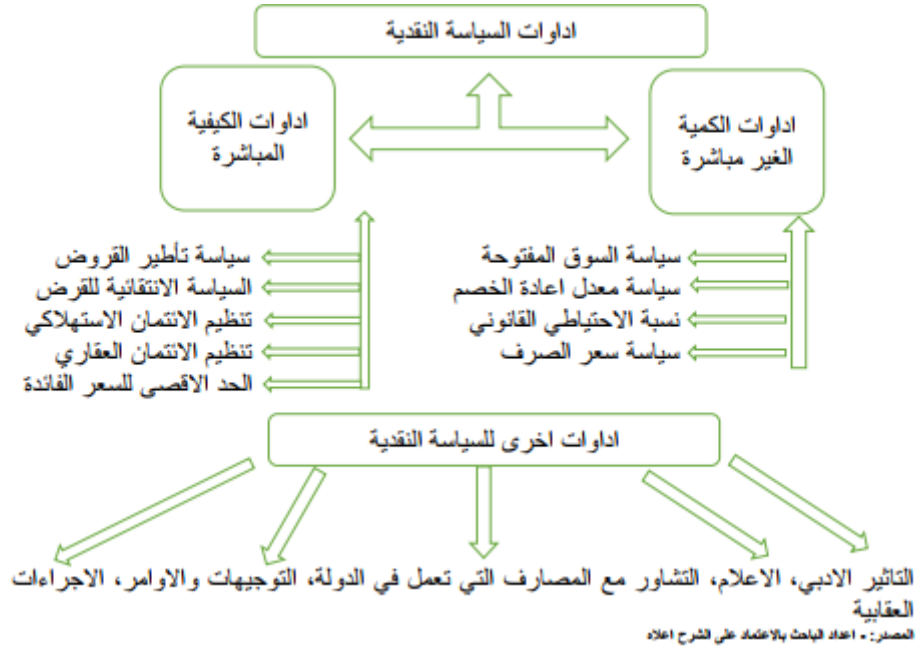
سجل حجم الودائع لدى البنوك العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (6.8%) مقارنة بمستواها المسجل عام 2018، لتشكل (31.2) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وأسباب الزيادة في حجم الودائع يرجع إلى الزيادة في دخل الأفراد، سمح ذلك لعدد كبير من الموظفين بالادخار بالإضافة إلى أسعار الفائدة حرية للبنوك لتشجيعهم على المنافسة وزيادة قدراتهم إلى جانب الودائع، أما الائتمان البنكي فقد نما بشكل كبير، لذلك منحت البنوك التجارية قروضاً بنكية، وسجل إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في العراق نهاية عام 2019 ارتفاعاً بنسبة (9.3%) مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمثل (16.0%) من الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية وكان من أهم أسباب هذا الارتفاع هو الزيادة في منح القروض البنك المركزي العراقي، (13-12-2021) اما السياسة النقدية في عام 2020 واجهت تحديات عديدة بسبب جائحة كورونا التي بدأت في نهاية 2019 وقامت بحزم من التدابير لتحفيز الاقتصاد وكما يأتي:

فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة والتحفيز الائتماني ودعم السيولة وتنفيذ برامج التيسير الكمي:

1 واصل البنك المركزي اعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية البالغ 4% لاستئناف النوافذ الاستثمارية للبنوك المفتوحة أمام البنك المركزي).

2- لأغراض دعم السيولة تم تخفيض الحد الأدنى لنسب الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع الجارية ذات الطبيعة الحالية إلى (13) للدينار العراقي فقط بدلاً من (15) لمدة (6) أشهر، بشرط أن الودائع لأجل يتم الاحتفاظ بها بنسبة (10%) لجميع البنوك، بينما تبلغ النسبة في البنوك الإسلامية (5) على الودائع لأجل البنك المركزي العراقي، (2021، 14).

رسم توضيحي (1) أدوات السياسة النقدية



اما بخصوص فاعلية السياسة النقدية في تخفيف الأعباء على قطاعي الأمر والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيلات الائتمان في ظل تراجع التدفقات النقدية واحتمالية ارتفاع نسبة الدين.

1- قدم البنك المركزي تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة قروض البنوك في القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من خلال تمديد فترة سداد القروض الحالية والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض

2- الاستمرار في دعم الأنشطة الحقيقية من خلال سياسة الإقراض التي يتبناها البنك المركزي منذ عام 2016 وبالتعاون مع البنوك العاملة في العراق لدفع عجلة التنمية.

3- أعلن البنك المركزي العراقي عن تأجيل سداد أقساط المستفيدين من مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر، بما في ذلك قروض البنك العقاري وصندوق الإسكان الممول من البنك المركزي، مع عرض عدم زيادة الفائدة نتيجة هذا التأجيل البنك المركزي العراقي، 2021، 14).

تطور معدل النمو الاقتصادي العراقي ومعدل النمو الرقم القياسي للأسعار للمدة 2016-2020

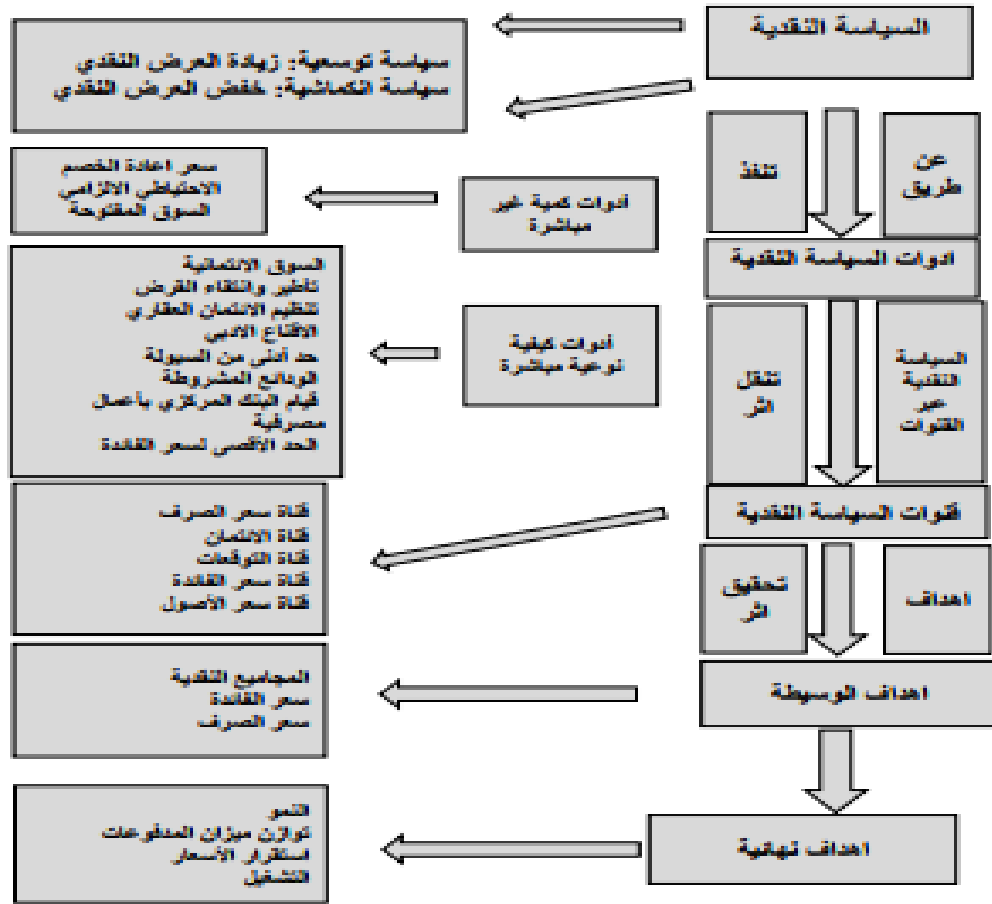
ومن اللازم قبل بدء دراسة العلاقة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل النمو المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ان نوضح مدى التطور الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الداخلة في الدراسة ومعرفة مدى تطور الرقم القياسي للأسعار المستهلك لنفس الفترة. هذه

جدول (1) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي للأسعار المستهلك للمدة 2016-2020

السنة	GDP	معدل GDP
2016	203869832.2	2.08
2017	225722375.5	10.7
2018	251064479.9	11.2
2019	266190571.3	6.02
2020	20019856.9	-24.7
Averaga	185111489.6	10.545625

رسم توضيحي (2)

ملخص لالية عمل السياسة النقدية



المصدر: بنوكية العراق، 2019، صفحات 101-102. مقتبس من الإحصاءات النقدية الفصل، بنوكية العراق، بنوكية العراق الاقتصادية و غير المصرفية، دراسة أعدتها بنوكية العراق، بنوكية العراق.

الاستنتاجات

- 1- استعمل البنك المركزي الادوات الحديثة مع الادوات النقدية التقليدية للمساهمة بشكل كبير في تحقيق الاهداف المرجوة من السياسة النقدية.
- 2 تم ملاحظة ان الاقتصاد العراقي ورغم تطبيق مختلف الاصلاحات والتعديلات والبرامج الا انه لا زال امامه شوط لتحقيق الاهداف المرجوة.
- 3- البنك المركزي يستخدم سياسة نقدية للتأثير على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

1- يعاني الاقتصاد العراقي من عدم التوازن والمعالجة هذه الاختلالات الموجودة في الاقتصاد العراقي لا بد من تفعيل دور السياسات الاقتصادية الكلية الى جانب السياسة النقدية من اجل اجراء اصلاحات اقتصادية لجميع جوانب الاقتصاد العراقي.

2- الاستمرار بتفعيل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة وتنوعيتها وخاصة غير المباشرة منها وجعلها آليات أساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاداء المرضي في الناتج المحلي الاجمالي.

3- يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات أخرى إلى جانب السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتشمل هذه السياسات زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية في الاقتصاد من أجل تعزيز النمو

الاقتصادي.

4- دعم البنك المركزي لتنويع الاحتياطيات النقدية بسلة من العملات الاجنبية الأخرى بالاضافة الى الدولار.

- 5- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وأن يكون هذا الانسجام عاملاً يحقق الاستقرار النقدي والمالي، ويرفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي.
- 6- تنويع مصادر الحصول على العملة الأجنبية وعدم الاعتماد على مصدر واحد للعملة الأجنبية والمتمثلة بالدولار المتأتي من الإيرادات النفطية.
- 7- انطلاقاً من الأهمية الكبرى للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة عليه، يجب توفر المناخ الملائم لعمل تلك السياسة بحرية سواء من خلال الاحترام المطلق لاستقلاليتها أو عدم التشكيك برصانة خططها وكفاءة أدواتها.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أ- وثائق الرسمية:

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2016-2020.

ب المجالات والدوريات

- 1 علي سنوسي 2015 ، محاضرات في النقود والسياسة النقدية مطبوعة موجهة للطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر.
- 2 قويدر معيزي ونوال ،دماد 2010، فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2 جانفي.

3- محمد، مظهر، 2011 ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

4- قاسم سحر ، 2017 ، ملامح وابعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2015) تحديات التنمية مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1 ، العدد الثاني البنك المركزي العراقي.

5- البنك المركزي العراقي 2021 السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل للمدة 2016-2020 ، دائرة الاحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي، العراق.

6- سميرة سعيدي، 2019 محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق، مطبوعة موجهة للطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بشير الابراهيمية، الجزائر.

ج الرسائل الجامعية

1 - سمية ، حاجي، 2016 دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال الجزائر، غير منشورة.

2- طاوس، صالح، 2015 ، مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة 2000-2010 ، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة الجزائر، غير منشورة.